تحديث عن مشاركة البرنامج في
قمة الأمم المتحدة للنُظم الغذائية لعام 2021

البرنامج وقمة النظم الغذائية
ودور البرنامج في مسار العمل 5

مشاورة غير رسمية

أبريل/نيسان 2021

برنامج الأغذية العالمي

روما، إيطاليا

البرنامج وقمة النُظم الغذائية

الخلفية

1- سيعقد الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2021 قمة في نيويورك بهدف تغيير الطريقة التي ينتهجها العالم في إنتاج الأغذية واستهلاكها وإدارتها والتفكير فيها. وسيسبق القمة اجتماع يُعقد في روما في الفترة من 19 إلى 21 يوليو/تموز. وسيُعلن الأمين العام، بدلا من إصدار وثيقة ختامية متفاوض عليها، "بيان عمل" يضع فيه رؤية يكون فيها للنُظم الغذائية دور محوري. وتنطلق القمة من خمسة مسارات عمل (انظر القائمة أدناه) وأربع أدوات متشابكة للتغيير (الابتكار، والتمويل، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان).

- **مسار العمل 1: ضمان حصول الجميع على طعام مأمون ومُغذٍّ**، يتولى رئاسته المدير التنفيذي للتحالف العالمي لتحسين التغذية. ووكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 1 هي منظمة الأغذية والزراعة.
- **مسار العمل 2: التحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة**، يتولى رئاسته المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة "إيت" (EAT Foundation). ووكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 2 هي منظمة الصحة العالمية.
- **مسار العمل 3: تعزيز الإنتاج ذي الأثر الإيجابي على الطبيعة**، يتولى رئاسته الصندوق العالمي للطبيعة، وهو الوكالة العالمية الرائدة في مجال الممارسات الغذائية. ووكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 3 هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- **مسار العمل 4: تعزيز سُبل العيش المنصفة**، يتولى رئاسته المدير التنفيذي لمنظمة العمل على مكافحة الجوع "كير" في الولايات المتحدة الأمريكية. ووكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 4 هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- **مسار العمل 5: بناء القدرة على الصمود في مواجهة الضعفات والصدمات والضغوط**، يتولى رئاسته مدير المركز الدولي لتغيُّر المناخ والتنمية والرئيس المشارك لنادي روما. ووكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 5 هي برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**).

2- **وهدف البرنامج من القمة وما بعدها** هو الارتقاء بالخطاب العام والدفع بجداول السياسات العالمية نحو التركيز على أهمية النُظم الغذائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك فإن الهدف أيضا هو التشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة لبناء قدرة النُظم الغذائية على الصمود، والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والحد من مواطن الهشاشة في مواجهة الصدمات، ومنع اندلاع النزاعات، وتعزيز السلام.

الأساس المنطقي لمشاركة البرنامج

- **لا يمضي العالم في المسار الصحيح نحو تحقيق القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.** ويُمثِّل القضاء على الجوع وسوء التغذية أحد أكبر التحديات في عصرنا، ولا تفي النُظم الغذائية – إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها – باحتياجات قطاعات واسعة من المجتمع. وأحدثت جائحة كوفيد-19 أثرا مضاعفا للصدمات، إذ فاقمت من مواطن الضعف وأثّرت على جميع جوانب سلسلة القيمة الغذائية من المزارعين والتجار والمجهّزين والموزعين ومنافذ البيع بالتجزئة، وسلطت الضوء على مواطن هشاشة النُظم الغذائية.
- **يضيف البرنامج إلى عملية قمة النُظم الغذائية بصمة تشغيلية فريدة وخبرة فنية. فالبرنامج** هو المنظمة الإنسانية الرائدة المعنية بإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، **ويقدم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ ويعمل مع المجتمعات المحلية لتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود.** ومع تركز ثُلثَيْ استجابات **البرنامج** في السياقات المتأثرة بالنزاع، فإن سجله الحافل ومعرفته بالمجتمعات المحلية الضعيفة ومجموعة شراكاته الموجهة نحو الحلول يعكس دعوة الأمين العام إلى "نهج شامل للمجتمع بأسره" في معالجة أزمات اليوم.

- **تتاح للبرنامج الفرصة** للدفع قدما بكثير من أفكار القمة في خطته الاستراتيجية (2022-2026).

دعم البرنامج لجميع مسارات العمل والمحركات الشاملة

- **العمل مع جميع الجهات الفاعلة وفي جميع العمليات عبر مسارات العمل،** إدراكا للترابطات بين مختلف مسارات العمل والحاجة إلى تنشيط الشراكات العالمية من أجل بناء قدرة النُظم الغذائية على الصمود.

- **إشراك جميع المستويات التنظيمية** عن طريق وضع آليات لتنسيق العمل مع أصحاب المصلحة والشركاء من مقر **البرنامج** والمكاتب الإقليمية الستة وأكثر من 80 مكتبا قطريا.

- **دعم الحوارات الوطنية من خلال المكاتب القطرية،** وما ينشأ من نتائج بشأن المقترحات المعروضة ولا سيما **السعي إلى تمكين الأصوات المهمشة وحشدها** في البلدان النامية والسياقات الهشة التي تعطلت فيها النُظم الغذائية بسبب النزاع والصدمات المناخية أو الاقتصادية.

- **التوعية بقمة النُظم الغذائية** وأهدافها لدى جميع أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن يكون لحضور **البرنامج** الميداني العميق الذي يتجاوز العواصم الوطنية دور محوري كبير في المرحلة الثانية من حوارات النُظم الغذائية الوطنية التي تهدف إلى توسيع المشاركة والخروج بها من دائرة المركزية.

- **الخروج بمجموعة من المقترحات وتعبئة محركات التغيير الشاملة. والبرنامج** لديه جهات اتصال معنية بكل مسار من مسارات العمل وبكل محرّك من محركات التغيير. وبينما تُركز معظم المقترحات على مسار العمل 5، قدم **البرنامج** أيضا مقترحات في جميع المسارات ويدعم هذه المقترحات (انظر القائمة أدناه).

- **الاستفادة من مشاركته وخبرته في المنتديات العالمية.**[1]

- **دعم تكوين تحالفات عالمية للعمل. فالبرنامج يدعم الدول الأعضاء** ورؤساء مسارات عمل قمة النُظم الغذائية في إنشاء تحالفات للعمل من أجل إثراء نتائج القمة. ومن أمثلة ذلك ما قامت به فنلندا آيسلندا من دعوة الدول الأعضاء إلى الاجتماع لتكوين تحالف لتوسيع الوجبات المدرسية في العالم كطريقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة في آن واحد، وإحداث تحول في العديد من أجزاء النظام الغذائي. وأعلن زعماء العالم، بمن فيهم الرئيس الفرنسي ماكرون، عن التزامهم بدعم هذا التحالف. ويشارك في المناقشات وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية. وأعلنت أيضا منظمات غير حكومية وكيانات من القطاع الخاص والجامعات عن التزامها بدعم تلك التحالفات. وطُلب من **البرنامج** إنشاء أمانة لدعم هذه المبادرة التي ستكون جاهزة للإطلاق التجريبي أثناء الاجتماع الذي سيُعقد في روما في يوليو/تموز.

[1] بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المنتديات ذات الصلة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولجنة الأمن الغذائي العالمي (بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النُظم الغذائية والتغذية التي ستصدر قريبا)، وشبكة أعمال تعزيز التغذية، وهيئة الأمم المتحدة للتغذية، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، وشراكة الصمود العالمية، وفريق الخبراء التقني المعني بالإدارة الشاملة للمخاطر التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وخطة العمل العالمية من أجل حلول الطاقة المستدامة في حالات النزوح، والشراكات مع المنظمات البحثية (مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) لدعم تطوير مسارات العمل.

البرنامج ومسار العمل 5

دور البرنامج بوصفه وكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل 5

3- من بين مسارات العمل الخمسة المحددة للقمة، سيكون **البرنامج** "الوكالة المرجعية" لمسار العمل 5 الذي يُركز على بناء قدرة النُظم الغذائية على الصمود في وجه جميع الصدمات وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ومن المتوقع **للبرنامج**، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المرجعية لمسار العمل، ما يلي:

- **تقديم الدعم الكامل لعمل رؤساء مسارات العمل من أجل مسار العمل 5:** قام **البرنامج** بإدراج خبراء متخصصين في كل فريق عامل معني بالمسار 5، وساهم بدور كبير في الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 5. ويتلقى **البرنامج** بانتظام إحاطات إعلامية من رؤساء المسارات بشأن اجتماعات اتخاذ القرارات التي تُعقد بصورة مشتركة بين رؤساء مسارات العمل الخمسة. واقترح **البرنامج** وضع حلول فردية، ويدعم بناء تحالفات للعمل تتمحور حول تلك الحلول (انظر القسم المتعلق بالحلول الفردية أدناه).

- **المساهمة في تطوير المحتوى** المتعلق بمسار العمل وضمان معالجة القضايا الرئيسية لهذا المسار: يحرص **البرنامج** على أن يطبق مسار العمل 5 تعريف القدرة على الصمود الذي وضعته الأمم المتحدة؛ ويُشارك حاليا في صياغة وثيقة التكلفة الحقيقية للغذاء (التي يتولى إعدادها الفريق العلمي)، ويُساهم بدور نشط في تقرير العد التنازلي (الذي يتولى المسار 1 قيادة عملية صياغته) ومن المتوقع أن يضع مؤشرات للقدرة على الصمود حسب ما هو وارد في تقرير مجلة *لانسيت* (Lancet) الذي صدر في سبتمبر/أيلول 2021 ويُنشر سنويا. ويتواصل **البرنامج** أيضا مع الفريق العلمي وأصحاب المصلحة الآخرين للمساهمة في محتوى الوثائق التي يجري إعدادها حاليا للقمة.

- **إقامة شراكات عبر مسارات العمل،** مع التركيز على المدخلات الواسعة والمشاركة وكذلك التنفيذ اللاحق (على المستوى الدولي والوطني والمحلي وعلى مستوى المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر المستويات): يعمل **البرنامج** في شراكة وثيقة مع عدد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وخاصة من أجل بناء تحالفات للعمل من أجل دعم مختلف المقترحات. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الشراكات في الملحق الثالث.

- **المساعدة على استخلاص النقاط/المبادئ الرئيسية لاستخدامها في وثيقة ختامية سياسية طوعية:** ينظر **البرنامج** في مناقشات القمة وفي المبادئ أو الأفكار المنبثقة عن الحوارات الوطنية.

- **إنشاء آليات لتشجيع تنفيذ الإجراءات المقترحة بعد القمة:** من المنظور التنظيمي، سيأخذ **البرنامج** في الاعتبار ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية (2022-2026) من أفكار رئيسية أو حصائل. وعلاوة على ذلك، سيُنسق بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة لضمان ألاّ تكون القمة مجرد حدث استعراضي، بل تفضي بدلا من ذلك إلى تغيير شامل في النُظم بعد سبتمبر/أيلول 2021.

- **ساهم البرنامج بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي في الصندوق الاستئماني لقمة النُظم الأغذية** من أجل دعم الأنشطة الجارية المصاحبة للقمة. وبالإضافة إلى هذا المبلغ، أعار **البرنامج** اثنين من موظفيه من الرتبة الفنية ف-5 إلى أمانة قمة النُظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى **البرنامج** المسائل الإدارية ويشرف على الصندوق الاستئماني. ويعمل موظفو **البرنامج** في الموارد البشرية والشؤون المالية والقانونية والشراء وفي مكتبه في نيروبي في تعاون وثيق مع أمانة القمة لضمان تقديم الدعم الإداري السليم.

توافق المكونات الأساسية لبرامج البرنامج مع الطموحات التي يقوم عليها مسار العمل 5

- **التخفيف من آثار الصدمات:** بناء القدرة على الصمود لدى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات لاستيعاب الصدمات والضغوط، والتكيُّف معها، والتطور لمواجهتها.

- **فهم المحركات والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في سياقات النزاع ومعالجتها**: بلورة فهم مشترك للقضايا مع شركائنا ووضع خطط عمل مشتركة لمعالجة القضايا ذات الأولوية.
- **تكييف سلاسل الإمداد مع السياقات المحلية**: تعزيز سلاسل الإمداد المحلية عن طريق تحفيز الاستثمار فيها من خلال الأسواق المستقرة (مثل المشتريات المؤسسية لبرامج الوجبات المدرسية) والمساعدة التقنية للجهات الفاعلة الرئيسية.
- **دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة**: تعزيز رابطات المزارعين وربط المزارعين بالأسواق، ومعالجة التفاوتات في الوصول إلى الموارد والمعرفة، والارتباط بالتدخلات التكميلية (الحماية الاجتماعية، والتغذية، والوجبات المدرسية) وإعطاء الأولوية للفئات الأشد ضعفا.
- **الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية**: تعزيز الممارسات السليمة لإدارة خسائر ما بعد الحصاد من خلال تحسين المعارف والتقنيات لتخزين المحاصيل ومناولتها، ومعدات التخزين، ومعرفة الأسواق.
- **دعم توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية** بالمنتجات المحلية باعتبارها منصة متعددة القطاعات تُعزز القدرة على الصمود، وتدعم الاستجابة للصدمات، وتُعزز الاقتصادات المحلية وسُبل كسب العيش، وتبني رأس المال البشري.

النتيجة التي ينشدها البرنامج من مسار العمل 5 لما بعد القمة

4- يأمل **البرنامج** أن تكون قمة الأمم المتحدة للنُظم الغذائية نقطة تحول في مسيرة العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وأن تُقدِّم مساهمة رئيسية في عقد العمل. وتتوافق أهداف **البرنامج** المؤسسية مع أهداف القمة. ويركز نهجنا المزدوج القائم على "إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة" على رؤية واستثمارات طويلة الأجل تشمل العمل الإنساني والتنمية والسلام وتُعزز تقديم استجابات متسقة. وسيستفيد **البرنامج** من تنامي الاهتمام بدور النُظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود في المساهمة في إحلال السلام وحصول **البرنامج** على جائزة نوبل للسلام. وفيما يلي الأهداف الخمسة: 1) الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛ 2) تمهيد الطريق من المزرعة إلى السوق؛ 3) الحد من المهدر من الغذاء؛ 4) تشجيع مجموعة متنوعة مستدامة من المحاصيل؛ 5) وضع التغذية في قائمة الأولويات.

حوارات الدول الأعضاء وحوارات قمة النُظم الغذائية على المستوى الوطني

5- يتولى ديفيد نابارو (David Nabarro) تيسير الحوارات الوطنية التي ستُمسك بزمامها الحكومات ويتولى تنسيقها منظمون وطنيون. وطلب نائب الأمين العام من المنسقين المقيمين دعم الحكومات في جهود إقامة هذه الحوارات. وفي هذا الصدد، يقف **البرنامج** على أهبة الاستعداد لدعم المنسقين المقيمين أو الحكومات الوطنية سواء على المستوى القطري أو الوطني. وتحرص المكاتب القطرية على تقديم الحلول المحددة في السياق القطري والتي يمكن أن تساعد على بلورة مسار تحويل النُظم الغذائية في كل سياق عندما تقام تلك الحوارات.

6- واعتبارا من 24 مارس/آذار 2021، أصبح عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي التزمت بإجراء حوارات متنوعة وشاملة مثالا واضحا على القيادة، وبلغ عدد هذه الدول الأعضاء 57 ويمكن التعرف عليها هنا. وأنشأ **البرنامج** وظيفة دعم مكتبي لتيسير مشاركة المكاتب القطرية وتبادل المعلومات حول حوارات قمة النُظم الغذائية الوطنية. وتلقى فريق الدعم داخل **البرنامج** حتى الآن اتصالات من عدد من البلدان، بما فيها الجزائر وأرمينيا، وبوتان، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وهندوراس، وغواتيمالا، والهند، والعراق، وجنوب أفريقيا، وكينيا، وموريتانيا، وماليزيا، وموزامبيق، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليسوتو، والنيجر، ونيجيريا، وباكستان، وبنما، والجمهورية العربية السورية، وتايلند، وتيمور-ليشتي، واليمن.

7- وسيستفيد **البرنامج** من الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية من أجل دعم تعزيز بيئة تُمكِّن من إجراء حوارات وطنية وضمان ملاءمتها لمسار العمل 5، ومراعاة أولويات بناء القدرة على الصمود. وستوفِّر الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية

من خلال وحدة الدعم التقني التابعة لها، موارد تقنية مخصصة لهذا الغرض، وستكفل تزويد الفرق الوطنية ومنظمي الاجتماعات بالأدوات ذات الصلة والمواد الإعلامية اللازمة لدعم قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين للتمكين من إجراء حوارات تُركز على المواضيع المهمة للسياقات الهشة وسياقات الأزمات الغذائية. وسيقدِّم فريق الدعم التقني دعمه في إطار من التشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة على المستوى القطري وبالشراكة مع "المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول" (FIRST)، مع الاستفادة من الشبكة الراسخة التي تضم مستشارين في مجال السياسات على المستوى القطري، والشبكة الاستشارية للسلام والنزاع الناشئة والتكميلية التي أنشأها **البرنامج**.

الموجة الأولى من الحلول الفردية المقترحة من البرنامج

8- تعني البصمة التشغيلية التي ينفرد بها **البرنامج** قدرة لا مثيل لها على الجمع بين سلسلة الإمداد "المادية" وتدخلات البرمجة "غير المادية" لتحقيق حصائل على صعيد العمل الإنساني والإنمائي والسلام. وبفضل هذه الخبرة ووجود النُظم الغذائية والمعرفة بها، يتخذ **البرنامج** وضعا قويا يمكنه من المساهمة في اختيار الحلول (انظر القائمة الكاملة للموجة الأولى من الحلول المقترحة من **البرنامج** في الملحق الأول). والمقترح التحويلي هو إجراء مستدام وقابل للتطبيق العملي على أساس الأدلة وأفضل الممارسات، ويمكن أن يفضي إلى تغيير في نماذج العمل أو القواعد الأساسية والحوافز والهياكل التي تُشكل النُظم الغذائية وتؤثر على النظام برمته أو على أجزاء منه للدفع قدما بالأهداف العالمية. واختار **البرنامج**، مستندا إلى خبرته والدروس المستفادة من مشاوراته الموسَّعة مع عمليات مكاتبه القطرية، قائمة من الحلول/المقترحات التي تنطوي على إمكانات تحويلية في مجال النُظم الغذائية بفضل إمكانية توسيعها، ونسبة التكلفة إلى العائد/المفاضلات والتآزرات، والعائد على الاستثمار، والتركيز على السياق المحلي، والأثر العام. ولا يُشكل ذلك في حد ذاته عناصر لتغيير قواعد اللعبة، ولكن اختيارها يستند إلى أثرها المحتمل في حال تنفيذها على النطاق المطلوب وإذا حققت إمكاناتها من خلال الشراكات الاستراتيجية وبناء التحالفات. وأُدرجت الحلول في المجالات الأربعة ذات الأولوية الموضحة في الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 5 (يمكن الرجوع إلى الملحقين الثاني والخامس). وتندرج بعض المبادرات في مسارات عمل متعددة. وأثناء صياغة هذه الوثيقة، يتفق رؤساء مسارات العمل على قائمة تشمل "مجالات العمل الجماعي". وبمجرد الموافقة على القائمة، سيُقيِّم **البرنامج** دوره في قيادة المبادرات ذات الصلة أو ارتباطه بها أو ما سيقدمه إليها من دعم تقني.

الملحق الأول

قائمة الحلول الفردية المقدمة من البرنامج عبر مسارات العمل

إثراء مسار العمل 1 ومسار العمل 2 في مسار العمل 5

- **الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية:** تعزيز البرامج القائمة وتكييفها لتمكين الأُسر الضعيفة تغذويا من تحمل تكلفة نمط غذائي صحي والحصول عليه وفي الوقت نفسه تحفيز النُظم الغذائية من أجل زيادة إمدادات الأغذية المغذية.
- **توسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية:** تكشف الأدلة عن أن التغذية المدرسية تُشكل عنصرا من عناصر تغيير قواعد اللعبة في النُظم الغذائية وصحة الأطفال والتعليم والرفاه. ويجري تكوين تحالف عالمي من الشركاء لدعم هذا الحل، مع الدعوة إلى استئناف برامج التغذية المدرسية وتحسينها وتوسيع نطاقها بصورة عاجلة في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل. ويرغب **البرنامج** من خلال هذا العنصر تحديدا في دعم البلدان في إعادة إنشاء برامج وجبات مدرسية فعالة وإصلاح ما فقد منها أثناء الجائحة؛ وتوسيع سُبل الحصول على الوجبات المدرسية أمام الشرائح الأشد ضعفا؛ وتحسين جودة برامج التغذية المدرسية وكفاءتها من أجل تعظيم أثر التغذية المدرسية على الأطفال أينما وجدوا.

مسار العمل 3 ومسار العمل 4[1]

- ربط أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء بالإنتاج الذي يحقق أثرا إيجابيا على الطبيعة والشمول الرقمي.
- تعزيز دور الشعوب الأصلية في المساهمة في تغيير النُظم الغذائية.

مسار العمل 5

1- جمّعت هذه الحلول في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في مسار العمل 5 (انظر الملحق الثاني). وهذه القائمة أولية وسيجري تنقيحها وتحسينها والإضافة إليها.

- **حلول النظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية من أجل إحداث تحول في المناطق الريفية** (منصات للوصول إلى أُسر الميل الأخير). وتوفِّر حلول التجارة الإلكترونية فرصة للاستفادة من التكنولوجيا في الوصول إلى النساء والشباب والمزارعين الفقراء، وبالتالي معالجة خطة التنمية المستدامة وما تهدف إليه من عدم ترك أحد خلف الركب عن طريق تمكين النساء والشباب من خلال تعزيز فرصهم في إدرار الدخل عبر فرص العمل الجديدة في الزراعة وقطاعات دعم النُظم الغذائية (مثل البحوث والتنمية، والتعبئة، والتسويق الرقمي، واللوجستيات، والخدمات المالية).
- **الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية للتخفيف من صدمات الاستهلاك وبناء القدرة على الصمود في المناطق المعرضة للصدمات** من أجل تثبيت الأسعار، وبناء شبكات الأمان و/أو تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية. ويمكن للاحتياطيات الغذائية الفعالة (التي تستفيد من نُظم الإنذار المبكر وبروتوكولات الإدارة السليمة) أن توفِّر للحكومات، بدعم من الشركاء الإنمائيين، أداة لتثبيت الأسعار، وبناء شبكات أمان لتقديم مساعدة مؤقتة إلى المجتمعات المحلية المتأثرة و/أو تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وتُعزز الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية والطارئة استعداد الحكومات في حالات الطوارئ وتمكنها من الحفاظ على مستويات الإنفاق في قطاعات الصحة وغيرها أثناء فترات نقص الأغذية والصدمات القصيرة.

[1] قدم **البرنامج** هذه الحلول ولكنها لا تدخل حاليا في الموجة الأولى من الحلول المقدمة ولكن سيعاد النظر فيها لإدراجها في الموجة الثانية.

- **حقوق حيازة المحاصيل التي توفرها مخازن الحبوب المتنقلة للحد من خسائر ما بعد الحصاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**. ويتألف هذا الحل من حُزمة تشمل ما يلي: 1) توفير المعرفة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعناصر الفاعلة الأخرى في النُظم الغذائية؛ 2) رسائل التغيير السلوكي للتشجيع على الأخذ بالممارسات المحسَّنة؛ 3) نماذج الأعمال/الحكم المستدامة لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات والمعدات اللازمة للمناولة والتخزين. وتُشكل أُطر السياسات الزراعية الوطنية الداعمة عناصر رئيسية في تهيئة بيئة تمكينية ويمكن أن تُشكل جزءا من النهج.

- **مخططات المشتريات المحلية والعامة التي تستهدف تحديدا أصحاب الحيازات الصغيرة** لشراء الأغذية ذات الخصائص المحددة (المنتجة محليا، أو التي تنتجها تعاونيات المرأة أو الشباب، أو العضوية، أو التي تُنتج في مواسم معيَّنة، أو ما إلى ذلك). ويهدف هذا الحل إلى تنظيم وتوسيع الطلب المؤسسي (على المستويين العام والخاص) واستراتيجيات الشراء المحلي (التي تُكملها تدخلات في سلاسل القيمة) لتحفيز التحول نحو سلاسل إمداد محلية أكثر إنصافا واستدامة. ويمكن للجهات العامة والخاصة الكبيرة المشترية للأغذية على المستوى المحلي أن تستفيد من قوتها الشرائية في تعزيز سلاسل القيمة المحلية (الحد من المخاطر، ووضع المعايير، وتنمية المهارات، وتخفيض تكاليف المعاملات) وتعزيز علاقات منصفة وشفافة بين مختلف العناصر الفاعلة. ويمكن للجهات الفاعلة تعميم المبادئ والمعايير والأدوات الخاصة بالشراء لحماية مصالح العناصر الفاعلة الأكثر ضعفا على طول سلسلة القيمة، وتعزيز أثرها وقوتها التفاوضية. وتُعظِّم هذه الاستراتيجيات الآثار المضاعفة للأموال التي تضخ في الاقتصادات المحلية عن طريق تعزيز الصمود والقدرات لدى أصحاب الحيازات الصغيرة ومشروعات الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة على طول سلسلة القيمة.

- **الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي نهج مبتكر لمعالجة الأزمات الغذائية المعقدة من خلال نُهج تكاملية** (محور الترابط بين العمل الإنساني والإنمائي والسلام، والتدخلات المشتركة في مجالات محددة)، والمعلومات المشتركة والعوامل المحرّكة (المنفذون الرئيسيون في **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة). وفي ضوء تنوع العوامل المحرّكة للأزمات المعقدة والممتدة (التي تحقق تأثيرها في آن واحد أو يُعزز كل منها الآخر)، تُمثِّل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية آلية مبتكرة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية وتعزيز الحلول المستدامة والطويلة الأمد من خلال ما يلي: أ) التحليل المشترك والمعرفة؛ ب) تعزيز التنسيق في الاستجابات المشتركة القائمة على الأدلة والجهود الجماعية عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام سواء في مجال السياسات أو على المستوى الميداني. وتتيح الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية إطارا لم يكتمل بعد من أجل دعم التنسيق الحالي والشراكات الحالية داخل الهيكلية القائمة وتحسين الدعوة المشتركة وصنع القرار والسياسات والبرمجة المشتركة.

- **مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في منطقة الساحل**، وهي مبادرة تهدف إلى تحقيق التكامل بين أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول، والوجبات المدرسية، والتغذية، وتعزيز القدرات، ومراعاة الظروف الموسمية. ومن خلال دعم الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، يجري تنفيذ برنامج شامل مشترك بين الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية و**البرنامج** من أجل تعزيز القدرة على الصمود في منطقة الساحل (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وتحقيق تحسين مستدام في التغذية وسُبل معيشة الشرائح السكانية الأشد ضعفا التي تتألف في معظمها من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتُنفذ مجموعة متكاملة من الأنشطة التي تجمع بين الغذاء مقابل إنشاء الأصول، والوجبات المدرسية، والتغذية، وتعزيز القدرات، والدعم الموسمي – في جميع أنحاء الإقليم على نطاق واسع وفي نفس المجتمعات المحلية.

الملحق الثاني

المجالات الأربعة ذات الأولوية لمسار العمل 5 (وفقا للوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 5)

مجالات العمل الأربعة ذات الأولوية العليا لمسار العمل 5 لقمة النُظم الغذائية من أجل بناء ائتلافات حول النُظم الغذائية القادرة على الصمود

1- النُهج التكاملية المترابطة لبناء قدرة النُظم الغذائية على الصمود

1- لا يمكن تعزيز القدرة على الصمود من خلال نُهج منعزلة. ولذلك ستكون فرص نجاح النُهج المتعددة الجوانب التي تعالج العديد من الإشكاليات في آن واحد أكبر عند معالجة المشكلات المعقدة والممتدة سواء في السياقات الهشة أو غير الهشة، مثل تطور العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في النُظم الغذائية التي مزقها النزاع والأزمات الغذائية في البلدان الهشة؛ أو العلاقة بين المياه والطاقة المتجددة وإنتاج الأغذية في أي بلد. ويفتقر مليارات الأشخاص إلى سُبل الوصول الآمنة والكافية إلى الغذاء والمياه والطاقة والسلام والاحتياجات الأساسية في تلك البلدان، إلى جانب التنامي السريع في الطلب العالمي وازدياد القيود على الموارد (بما يتجاوز قدرة النُظم الغذائية على التجدد). وهناك تفاعلات بين إنتاج الأغذية، والمياه/الطاقة/استخدام الأراضي، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان والكوكب. وتُشكل النُهج الثلاثة المترابطة المبيَّنة أدناه إطارا لتحديد التفاعلات (المفاضلات والتآزرات والقيود) المحيطة بالمشكلات المعقدة وتُعالجها من خلال إجراءات متكاملة كفيلة بتحقيق الاتساق في السياسات وتعظيم الموارد وتفعيل ردود الأفعال الإيجابية في سياق معالجة تلك التحديات.

أ) **النزاع والسياقات الهشة**: من خلال محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للمساهمة في بناء السلام وتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي في النُظم الغذائية التي مزقتها النزاعات، والأزمات الغذائية في البلدان الهشة.

ب) **الجوائح، مثل كوفيد-19**: يُمثِّل ذلك محورا آخر يشمل المناخ والغذاء والمياه والتنوع البيولوجي والصحة للمساعدة على الوقاية من الجوائح والآفات. ويسترشد هذا النهج المترابط بالعمل الأخير للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية/الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ وجهود الأمم المتحدة الطويلة الأمد في نهج الصحة الواحدة.

ج) **ندرة المياه والاستخدام غير المستدام**: من خلال محور الترابط بين المياه والطاقة المتجددة وإنتاج الأغذية.

2- تخفيض المخاطر المتعددة وإدارتها (التخفيف والتكيُّف)

2- استكمالا للتصنيف المواضيعي الذي سيُعالج من خلال النُهج التكاملية المترابطة (النزاعات والجوائح وندرة الموارد)، تهدف هذه الحُزمة إلى التركيز على الاستثمارات القادرة على الصمود لتحمل آثار المخاطر المتعددة (المناخية والاقتصادية والصدمات الصحية والنزاع) في موقعين جغرافيين:

- **الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية** تتأثر كثيرا بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتمثل الدول الجزرية الصغيرة التي تعاني من خسائر تصل إلى 9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 60 في المائة من البلدان التي تعاني من أعلى الخسائر جراء الكوارث. ويمكن للدول الجزرية الصغيرة أن تحد من هشاشتها وتبني قدرتها على الصمود من خلال إنشاء نُظم غذائية محلية إيكولوجية نابعة من صغار المنتجين المرتبطين ببرامج المشتريات الغذائية للوجبات المدرسية. ويلزم إجراء استثمارات قادرة على الصمود من أجل مقاومة آثار تغيُّر المناخ – ويتراوح ذلك بين حماية المناطق الساحلية (إعادة تشجير غابات المنغروف، وإعادة تشجير المحيطات باستخدام الطحالب الكبيرة) وبناء شبكات أمان تدعم المواطنين في أعقاب الكوارث وفي الوقت نفسه تعزيز قدرتهم على التكيُّف أو بنيتهم الأساسية.

وتشمل النُهج الأخرى المحيطات الواحدة/الصحة الواحدة، وسُبل المعيشة في الاقتصاد الأزرق، والمحيطات كمشاعات، ومصايد الأسماك كمنافع عامة تتطلب سياسات لاستخدامها بطريقة مستدامة من أجل أجيال اليوم والغد.

أ) منع الظواهر المناخية المتطرفة/الفيضانات: نُظم الإنذار المبكر، وشبكات الأمان المستجيبة للصدمات، ومخططات التأمين المرتبطة بالطقس، والتمويل القائم على التنبؤات، ومبادرة التأمين ضد مخاطر الطقس، ومبادرة تأمين القدرة على الصمود (Insu-Resilience).

ب) التخطيط المشترك لحماية المناطق الساحلية: نُظم الإنذار المبكر، والحلول النابعة من الطبيعة (إعادة زراعة غابات المنغروف/المحيطات) وتعزيز القدرة التكيُّفية أو تنمية البنية الأساسية.

ج) النُظم الغذائية المحلية الإيكولوجية لصغار المنتجين وصيادي الأسماك (بما يشمل الاقتصاد الأزرق) المرتبطين بسلاسل القيمة وبرامج المشتريات العامة من أجل التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

د) الدول الجزرية الصغيرة وموارد المحيطات في المناطق الساحلية، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصايد الأسماك.

- **الصحارى والأراضي القاحلة وشبه القاحلة** تُشكل بيئات هشة تتعايش فيها النُظم الغذائية العرفية والمعاصرة، ويتقاسم فيها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والرعويون موارد مشتركة تتأثر تأثرا شديدا بتغيُّر المناخ والظواهر المناخية المتطرفة.

أ) نُظم الإنذار المبكر، والحماية الاجتماعية التكيُّفية في منطقة الساحل، وبرنامج تعزيز القدرة على الصمود في منطقة الساحل، ومبادرة القدرة على التحمل في الريف في شرق أفريقيا، والحماية الاجتماعية المراعية للتغذية.

3- حصول الجميع على الغذاء من أجل بناء القدرة على الصمود

3- يعاد النظر إلى الغذاء باعتباره منفعة عامة، وحقا من حقوق الإنسان، ودواءً، ومصلحة عامة، لإثراء خيارات السياسات والأحكام القانونية ومخصصات الإعانات التي تهدف إلى ضمان تعميم إمكانية الحصول على الغذاء بصورة يومية. ويُعبِّر هذا المخطط الذي يهدف إلى تمكين الجميع من الحصول على الغذاء، استنادا إلى هذا التحول الشامل، عن مزيج السياسات العامة والخاصة التي تكفل سُبل الحصول على الصحة والتعليم كاستحقاقات عالمية في العالم أجمع. ويُمثِّل الغذاء حاجة إنسانية مطلقة لا بد من إشباعها كل يوم. وبالنظر إلى أن العالم يُنتج ما يكفي من الغذاء لحصول كل شخص على نمط غذائي مناسب، وفي ضوء عدم قدرة آلية السوق بمفردها على ضمان حصول الجميع على الغذاء (السوق وحدها غير مناسبة لتوفير المنافع العامة)، يطرح هذا المقترح رؤية طموحة ومُلهمة للجمع بين آليات السوق والترتيبات العامة والإجراءات الجماعية المدنية من أجل توفير الغذاء (المؤسسات المجتمعية والعرفية). ويمكن تنفيذ خطة تعميم الحصول على الغذاء من خلال سياسات محددة (مثل التغذية المدرسية، والدخل الأساسي الشامل المرتبط بالسلة الغذائية، والتغطية الصحية الشاملة، والحد الأدنى للأجور التي تتجاوز السلة الغذائية) وتوسيع نطاق مخططات تهيئة فرص العمل المرتبطة بأعمال التكيُّف/التخفيف، وسياسات المشتريات العامة التي تستهدف صغار المزارعين، ومنتجي المحاصيل العضوية، والإنتاج المحلي، ومصارف الأغذية كجزء من شبكات الأمان العامة أو التثقيف التغذوي في إطار المناهج الدراسية الوطنية. وعلاوة على ذلك فإن نُظم الرعاية الصحية التي تستخدم الغذاء الصحي كتدخل طبي يمكن أن تُمكِّن النُظم من تقديم استجابات أكثر صمودا حيال تلك الأزمات. والواقع أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن هشاشة النُظم الغذائية والصحية في نفس الوقت الذي فجرت فيه حالة من انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وأدّت الأزمات المتعددة التي عانينا منها خلال العقد الأخير إلى اختلالات شديدة في العقد الاجتماعي القائم منذ أمد

بعيد وترتكز إليه ديمقراطيات العالم.[3] ويمكن لدعم المخططات العالمية الهادفة إلى إتاحة الغذاء والصحة والتعليم للجميع أن تفضي إلى بلورة عقود اجتماعية جديدة للعيش بين المستويات الاجتماعية الدنيا والحدود القصوى للكوكب.

4- *مسارات الانتقال نحو نُظم غذائية صامدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة*

4- في إطار النُهج التكاملية حيال القضايا المعقدة (مثل الصمود في وجه المخاطر المتعددة، والأزمات الممتدة، ومواطن الهشاشة المعقدة) والمرتكزة إلى نُظم الحوكمة القائمة على ثلاثة محاور، يقترح مسار العمل 5 وضع سياسة وخطط عمل لقدرة النُظم الغذائية الوطنية على الصمود في الفترة 2021-2030 من أجل إنشاء نُظم غذائية محلية، وزراعية إيكولوجية، وقادرة على الصمود بما يتوافق مع خطط التكيُّف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا، وخطط الحد من مخاطر الكوارث (كجزء من إطار سنداي)، ومسارات الانتقال نحو نُظم غذائية قادرة على الصمود في إطار قمة النُظم الغذائية من أجل توفير متابعة على المستوى الوطني لأهم نتائج قمة النُظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي مواءمة خطط التكيُّف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا وخطط الحد من مخاطر الكوارث ومسارات الانتقال إلى نُظم غذائية قادرة على الصمود وينبغي أن يدعم كل منها الآخر.

[3] الإيكونوميست (2021). *كيفية إنشاء شبكة أمان اجتماعي لعالم ما بعد كوفيد. يجب على الحكومات إعادة صياغة العقد الاجتماعي للعقد الحادي والعشرين* (*How to make a social safety-net for the post-covid world. Governments must remake the social contract for the 21st century*). إصدار 6 مارس/آذار 2021. https://www.economist.com/leaders/2021/03/06/how-to-make-a-social-safety-net-for-the-postcovid-world.

الملحق الثالث

شراكات البرنامج من أجل القمة

الحكومات: تُشارك الدول الأعضاء في عمليات الحوار وفي تقديم الدعم المباشر إلى القمة من خلال مجموعة أصدقاء قمة النُظم الغذائية. وفيما يتعلق بمسار العمل 5، عرضت عدة دول أعضاء تقديم دعم مباشر، وسيقوم **البرنامج** بدعم مشاركتها.

الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها: تنظر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى أنشطة ما بعد القمة كفرصة لتحديد المجالات التي يمكن أن تقود معا إلى تنفيذ أنشطة تُحدث تحولا في النُظم الغذائية.

مؤسسات البحوث: سيُعزز **البرنامج** تعميق فهم وظيفة النُظم الغذائية من خلال شراكاته مع مؤسسات من قبيل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام.

الشركاء في القطاع الخاص: يُمثِّل القطاع الخاص أهم قطاع على الإطلاق، إلى جانب الحكومات، ويُساعد بعض شركاء القطاع الخاص في تحسين النُظم الغذائية منذ سنوات من خلال الاستثمار في عمل **البرنامج** ودعمه. ويوجد للجهات الفاعلة من القطاع الخاص حضور في النظام الغذائي برمته، بما يشمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجهزين المحليين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، والشركات المتعددة الجنسيات.

فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بقمة النُظم الغذائية: تتولى فرقة العمل مسؤولية ضمان المشاركة الاستراتيجية والمنسقة من وكالات الأمم المتحدة ومنظومتها في جميع العمليات التحضيرية لقمة النُظم الغذائية. وتشمل عضويتها التي ترأسها المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن (Inger Andersen) منظومة الأمم المتحدة وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسائر المنظمات المتعددة الأطراف.

المنظمات غير الحكومية: قدم **البرنامج** أثناء المشاورة السنوية بشأن الشراكات إحاطة إعلامية إلى شركائه من المنظمات غير الحكومية وجَمَّع تعليقاتهم بشأن النهج المتبع في قمة النُظم الغذائية. وسيجري إثراء هذه المدخلات من خلال الحوارات القطرية.

المؤسسات المالية الدولية: بينما أعرب البنك الدولي عن بعض الاهتمام بالقمة، لا توجد حاليا رؤية واضحة لمشاركة المؤسسات المالية الدولية على نطاق أوسع. ولذلك سيُترك هذا القسم إلى أن تتبلور مشاركة المؤسسات المالية الدولية.

المجتمع المدني: سيسعى **البرنامج** إلى ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في القمة، بما يشمل النساء والشباب ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجماعات السكان الأصليين.

الملحق الرابع

الجدول الزمني المؤقت

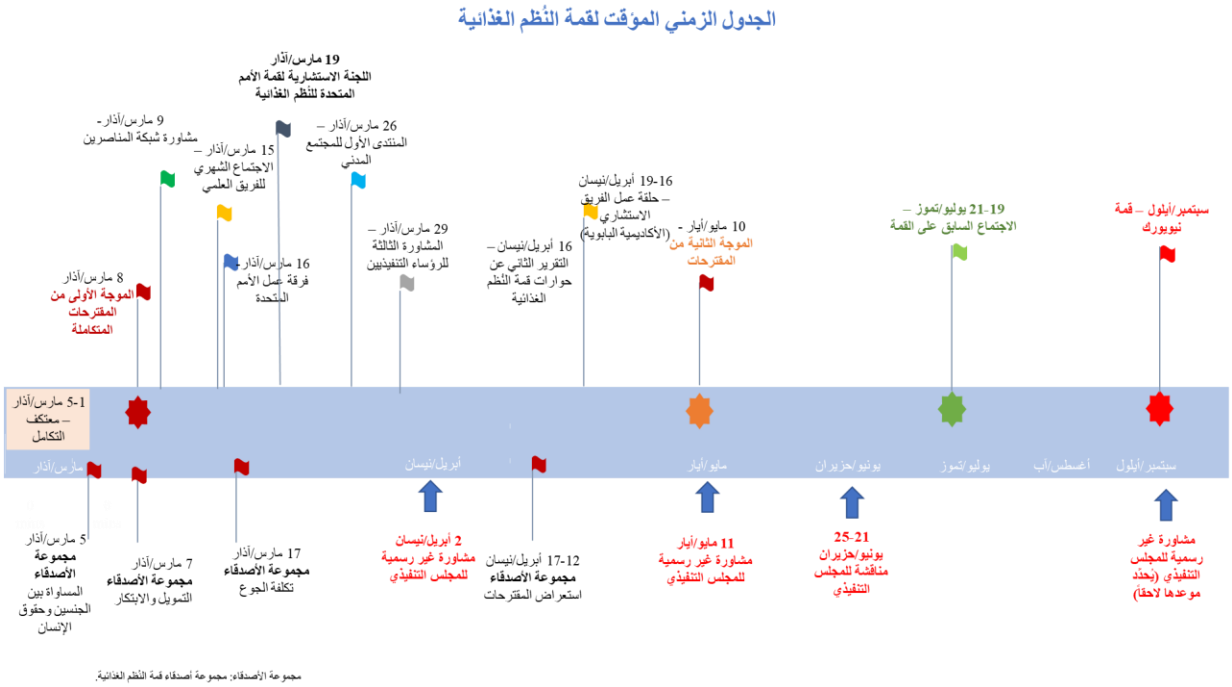

الملحق الخامس

قائمة الوصلات المفيدة

الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 1 ووثيقة الجدول الزمني المؤقت

الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 2
الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 3
الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 4
الوثيقة التجميعية الخاصة بمسار العمل 5